

دراسة سوسيوقانونية حول النقابية وعلاقات العمل في ظل الاقتصاد المعرفي: بين الأزمة والمكاسب

د. نكموش يوغورطة

جامعة تيزي وزو

- **ملخص:** ليس هناك شك في أن النضال النقابي لعب دورا رياديا في دعم تقاليد حرية العمل وتحرير العامل من نظام "الرق الجديد". لكن اليوم فإن النقابات العمالية فقدت قدراتها النضالية وقوتها التكتيكية، ما هي أسباب تقلب الوضع، هل الرأسمالية وحدها هي السبب؟ أم هي العولمة الناجمة عن ذلك؟ أم أن المشكلة تكمن في جوهر النقابية؛ أي في وسائل عملها النقابي؟
الكلمات المفتاحية: النقابية، علاقات العمل، العولمة، النضال النقابي، حرية العمل، الرأسمالية.

-Résumé : Il ne fait aucun doute que la lutte syndicale a joué un rôle prépondérant en consacrant les traditions de la liberté de travail et en libérant le travailleur du système du «nouvel esclavage». Aujourd'hui, cependant, le syndicalisme perd de sa lutte et de son pouvoir tactique. Quelles sont les raisons de la volatilité de la situation?, le capitalisme est-il seul en cause? Ou bien est-ce la globalisation qui en est l'origine? Enfin, est-ce que le problème réside dans les logiques intrinsèques du syndicalisme, dans les moyens même de l'action syndicale?

Mots-clés: syndicalisme, relations de travail, mondialisation, lutte syndicale, liberté d'action, capitalisme.

-Abstract: There can be no doubt that the trade union struggle has played a leading role in upholding the traditions of freedom of work and releasing the worker from the system of the "new slavery". Today, however, trade unionism is losing its struggle and its tactical power. What are the reasons for the volatility of the situation? Is capitalism the cause? Or is it resulting from globalization? At last, does the problem lie in the intrinsic logic of unionism, in its very means of union action?

Keywords: trade unionism, labor relations, globalization, trade union struggle, freedom of action, capitalism.

- مقدمة: تساءل (Amine 2002) لما كان دور النقابية من باب التاريخانية، مسجل بأحرف من ذهب، لما لعبت من أدوار ايجابية في مكافحة ظاهر وباطن "الرأسمالية المتوحشة؛ التي حولت مضامين العمل حسب واضح (2005) إلى ضرب من الالهانة والنيو- عبودية"، تدوس قيم العمل والعامل الإنسانية، كما تختزل أعمارهم حيث يرى الجيلالي (2005) أن النقابات العمالية اخترقت جميع الحواجز التاريخية منها والمؤسساتية من أجل ترقية قيمة العمل وجعله أكثر إنسانية. فتأثرت بالتشريع قدر مآثرته من أجل الظفر بالحقوق وإرساء مبادئ كانت من امتياز واختصاص السلطة التقديرية "لقانون السوق"، حيث كان "قانون العرض والطلب" هو الحكم الوحيد على أرضية ميدان "سوق العمل". كما تمكنت النقابات العمالية - في "عصرها الذهبي" وفق معاشو (2008) أن تجبر "أهل الأيديولوجية الرأسمالية"، الذين جعلوا من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية للعمل والعمال أمرا ثانويا- حيث أخرج من دائرة التأمل النظري، مبدأ "المواطنة الاجتماعية" وبالتالي يمكن القول، من دون أدنى شك أن النضال النقابي لعب دور ريادي في الوقوف الند بالنند أمام الهجمات الشرسة للرأسمالية المتوحشة، وهذا بتكريس تقاليد حرية العمل وتحرير العامل من نظام "الرق الاجتماعي الجديد" الذي أسسته الطبقة البورجوازية المالكة للرسميل ووسائل الإنتاج، التي نشأت خاصة في أوروبا الغربية على أطلال الإقطاعية لكن في المقابل أضحي، من منطلق معطيات الواقع الراهن، واقع النقابية الحالي مزيجا من التراجع وفقدان الإشعاع النضالي و قدرتها التعبوية بل وأكثر من ذلك؛ اعتراها الوهن أمام المد العولمي. فما هي أسباب تقلب الأوضاع بهذه الصفة وإلى أي حد يجب اعتبار العولمة كحتمية مطلقة؟ وللرد على الإشكال استوجب علينا شرح الواقع المساهم في تكوين الظاهرة لكن التعرض إلى هذا الواقع يستدعي منا الغوص في قلب واقع اشمل مسكوب في قالب نحتته أيادي الحتمية التاريخية؛ مشكل من مادة حررتها مناجم الفكر الاجتماعي، بعضه

موضوعي وبعضه ذاتي. فلهذا ارتأينا إلى اعتماد منهج نقدي تاريخي حينما يتعلق الأمر بالنقابية معتبرين أنها إيديولوجيا أفرزها الفكر السياسي والفلسفي واستعمال التحليل البنوي حينما يتعلق الأمر بالنقابة معتبرين أيها منظمة أفرزها الفكر القانوني الاجتماعي، فنستبعد إذن وعن قصد، الاتجاه نحو موضوع النقابية كإشكال قانوني محض، بل سنتناول تحليل النقابية من حيث أنها ظاهرة اجتماعية.

1- العالم قبل العولمة:

- واقع النقابية في ظل المجتمع الصناعي الناشئ: لقد ظهرت النقابية في الغرب استنادا لـ Rawls (1997) مع أواخر القرن التاسع عشر، بعد كفاح طويل استعانت فيه الطبقة الكادحة "بقوة التضامن" التي منحها إياها تنظيمها النقابي. فلقد كان المنطلق الذي أطر ورفق صيرورة ظهور وتطور المجتمع الرأسمالي الغربي الناشئ، منطق التسلط واستعمال الردع؛ لا منطق العدالة والحق كون جميع الحميات والحقوق التي كرستها النقابات العمالية في المجتمعات الرأسمالية حسب Rolet (2003) لم تتجسد عقب اعتبارات "أخلاقية" أو "إنسانية". إنما أوضح Ansart (1970) أنها أتت نتيجة علاقات القوة والتفاعل الذي جمع بين الأجير والمستأجر في إطار علاقات إنتاجية تسودها اللاعدالة والاستغلال والتي أعادت الكفة لصالح فئات العمال بعد تنظيم وهيكله نقاباتها وهو ما عزز قوتها وفرص استدامة نضالها الاجتماعي، ما يؤمن مكاسب ثمينة لحقبة من النضال النقابي من ذهب؛ وفضل تضحيات الطبقة العاملة، بدأ تشكّل "منطق الصراع"، كفكرة وأداة من أدوات التغيير والتجديد من جهة وتأمين الحركية للمجتمعات من جهة أخرى، باعتباره الوسيلة المثلى لإقامة معادلة عادلة لطرفي العقد الاجتماعي الجديد؛ أي بين طبقة العمال والباطرونا. لكن النقابات العمالية لم تحصر مواقفها ونضالها في حدود هذا المنطق المطلبي فقط، الذي مفاده الاساسي هو حماية وتجسيد الحقوق الاجتماعية والمهنية للعمال، بل ذهبت الطبقة العمالية المهيكلة في تلك الحقبة إلى ابعاد من

ذلك، فاخترقت حدود معالمها التقليدية وهذا باستثمارها "الحقل السياسي" بغرض تعزيز مطالبها الاجتماعية التقليدية. كما عمدت إلى استعمال طاقات النضال العمالي من أجل محاولة فرض نفسها كسلطة مضادة (أورد في: عيبوط، 2010) وقد بين عماري (2007) أن ذلك من أجل واقع اجتماعي جديد أي من أجل تأسيس مجتمع عادل و دولة منصفة تشيد عدالة اجتماعية في ضل دولة اجتماعية تعترف بمواطنة جميع الأفراد.

- البعد الاقتصادي و"البعد الاجتماعي" (le social) معادلة قائمة في انتظار التوازن: إن المعادلة الكامنة بين التنمية الاقتصادية وتعزيز المستوى المعيشي وفق (Cotta 1985)، هي في الواقع الحقيقة الوجودية للنقابات العمالية، كما تعتبر المعادلة هذه، الملف الجوهرى في الفكر والنضال النقابى بحيث نصبت سبل حل هذه القضية في منابر ومرافعات جميع النقابات العمالية. علما أن أصحاب هذه المعادلة تأخذ بعين الاعتبار مترديات ما يشهده زمانها من تطورات في جميع الميادين أي ما عرفه القرن الماضى والحقبة الأولى من القرن الحادى والعشرين من تحولات على مستوى الأوضاع العالمية بحيث عرفت هذه الفترة من الرفاهية والسلام وتعميم الديمقراطية النيابية؛ ما لم تعرفه البشرية منذ 10.000 عام أي منذ نهاية العصر الحجري الحديث. إلا أن (Arnsperger & Van Parijs 1985) يرى أن ذلك لم يكفي لإحلال وتأمين العدالة في توزيع الثروة أو لضمان التشغيل للجميع أفراد المجتمع، وقد برهن عبد الصبور (2002) أن ذلك أدى إلى تنمية مشاعر الإحباط وعدم الثقة تجاه أجهزة السلطة ومؤسستها التي تؤثر في سيرورة اتخاذ القرارات المرتبطة بالشائى والصالح العاميين. فرغم استعمال مصطلح "العولمة" من قبل وفد مهم من علماء الاقتصاد والجماعات السياسية، استعمال يؤكد عن "ظاهرة اقتصادية جديد تتجلى صورها في حتمية وتبعية اقتصادية مفروضة"، وقد أوضح عبد اللطيف أن ذلك لم يمنع فريق آخر من الاقتصاديين من تقديم تعريف

وظيفي بارد ومنفصل من الواقع الاجتماعي، فعرفوا العولمة بأنها: "العملية التي تملي على المنتجين والمستثمرين التصرف وكأن الاقتصاد العالمي يتكون من سوق واحدة ومنطقة إنتاج واحدة مقسمة إلى مناطق اقتصادية وليس إلى اقتصاديات وطنية مرتبطة بعلاقات تجارية واستثمارية " ويرجع سبب تعميم هذا التعريف على حساب التعريف المقدم قبله إلى عدة عوامل أهمها :

أ- دور سبل التعاون المعززة عن طريق آليات الاتصال والترابط المدعمة باتفاقيات إقليمية ودولية أطاحت بالعراقيل والمعوقات التقليدية أمام حرية التبادل على مستوى الرأسمال البشري والمادي منه؛

ب- دور الشركات المتعددة الجنسية في تنشيط وهندسة حركة الاستثمارات الخارجية الديناميكية؛

ت- عولمة السوق المالية ودورها في إسقاط الحواجز التقليدية المستمدة من الرقابة والسيطرة القومية لتحل محلها جغرافيا مالية فوق قومية كمقاربة "جيو-اقتصادية" تضع قانون السوق كمرجعية متسامية وتتعدى الخطاب الحدودي الوطني.

ويجب الإشارة إلى أن هذا التوجه حظي باستقبال واسع على مستوى الحقل الإبيستيمولوجي الأكاديمي وعلى مستوى حقل البحث الاقتصادي وكذا لدى الأوساط السلطوية بحيث يعتبر هذا توجه النظري أن التطورات الحضارية والاتجاه صوب ترقية فرص المبادلات الحرة في مجال التجارة الدولية وتكثيف الاستثمارات المالية يعد أحد الملامح والسمات الايجابية لاقتصاد معولم، كون ذلك يؤدي إلى تحسين حجم الإنتاجية وترقية الرفاهية. أضف إلى ذلك، جهود هذا الاتجاه من اجل تعميم الفكرة القائلة بان العولمة هي الوسيلة المثلى لإحلال الاستقرار، إذ يمكن اعتبار أن عملية اندماج "السوق الداخلية" مشروطة بتوفر السلم الاجتماعي (حتى تتمكن الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار بعيدا عن أية عراقيل هيكلية).

وفي المقابل، فقد سبب هذا التوجه استياء عام وهذا يبدو من خلال الرأي العام العمالي الذي يعتبر وعن قناعة أن العولمة أدت إلى هيمنة "أسواق المال" التي باءت الفاعل الأساسي في المجال السياسي وأصبحت المؤسسات الحكومية غير قادرة في اتخاذ أي خيار سيادي في الميدان الاقتصادي، تخوفا من ردود فعل في الأسواق المالية الدولية على العملات الوطنية ونتائجها على الميزانية العامة. أما ما يتعلق منه بالموقف الرسمي للمنظمة الدولية للعمل، فهي تتخذ موقفا بين الرأيين: فهي على العموم متباعدة من جهة، ما يتعلق منه بانعكاسات عمليات التبادل الحر والاستثمارات الدولية على النمو الاقتصادي وسياسة التشغيل (أورد في: Amoura, 2002). غير أنها لا تنكر أن المنافسة الدولية تؤدي الباطرونا والحكومات إلى اختيار الحل السلبي المتجسد في تقليص الكتلة الأجيعة وتكلفة العمل من أجل نقادي أي خسارة، ومن جهة أخرى، تصرح هذه المنظمة أن العولمة واقع لا هروب منه لكن يجب إخضاعه لضوابط رقابية دولية تشرك فيها المؤسسات الحكومية الوطنية حتى يتسنى لها ضمان وتحقيق إعادة توزيع عادلة للأرباح الاقتصادية المترتبة عن بيئة النظام الاقتصادي الدولي الجديد هذا.

تؤكد المنظمة الدولية للعمل على وجوب العمل على توفير البيئة الملائمة لتحقيق توازن بين الهدف الاقتصادي ومستوجبات العدالة الاجتماعية- ولنقادي أي خلفية؛ تلح مصادر هذه المنظمة-على أنه لا يجب الفهم من وراء "البحث عن التوازن" أي عرقلة لسياسات التحرير الاقتصادي، بل يجب فهم: العمل من باب الحد من الممارسات المشينة التي قد تظهر في سوق العمل التي ما فتئت وأن بدأت بعض الملامح السيئة تظهر على عملية التحرير هذه في بعض الدول؛ من تسريح تعسفي للعديد من العمال، وإعادة التوطين، وحتى من تقليص من قيمة الأجرة كما هو الحال بالنسبة لبلدان آسيا على سبيل المثال.

-مشهد حول الحركة النقابية في حقبة من العولمة المتنامية: أوضح Vaillant (1996) أنه لمن الصعب تحديد تأثير العولمة على الحركة النقابية في الاقتصاديات المصنعة والدول النامية؛ تحديدا دقيقا ومضبوطا. وهذا راجع أساسا إلى اقتران واقع العولمة في هذه الدول مع عوامل كثيرة وحديثة تعكر صفو التحليل الموضوعي مثل: الثورة التكنولوجية وسرعة تطورها وانتشارها، التقلبات الديمغرافية وما أفرزته من مشاكل أضرت بمنظومة الحماية الاجتماعية، أضف إلى ذلك كله التطور الكبير الذي عرفه الاقتصاد الخدماتي في هذه الدول وظهور صيغ جديدة للعمل والتشغيل مثل: عقود العمل ذات المدة المحدودة، التشغيل الجزئي، المناولة (la sous-traitance) وكذلك ازدياد ظاهرة الهجرة الذي يكون حسب Pellet (2005) على مستوى الفئات الشغيلة... الخ، فالأسباب هذه كلها، غيرت من بيئة ومسرح العمليات التي تنشط فيه النقابات العمالية تغير ملحوظا، بالمقارنة مع ما كانت عليه منذ 50 عاما.

فلقد دفعت العولمة بالباطرونا وبالمؤسسات الحكومية إلى اتخاذ مواقف؛ تتأرجح بين السلبية إلى القمع العدائي إزاء النقابات العمالية للحيلولة دون انعقاد الاتفاقيات الجماعية مثلا، مع محاولاتها الحثيثة لتقليص من تكريس الحقوق الاجتماعية (أحكام قانون العمل، قانون النقابي... الخ)، أمام دعم وتعزيز عقود العمل الفردية، وهذا بإيعاز وتحت تشجيع صندوق النقد الدولي، وهو أمر يهدد مستقبل النقابات التنظيمي منه والأيديولوجي. فمنذ إرساء العولمة والسوق الحرة كواقع جديد. ووقعت النقابية إيديولوجيا وتنظيميا في أزمة هيكلية بالغة الخطورة، الأمر الذي ترك البعض يراهن عن خاتمة "عصر النقابات الذهبي"، بحيث تقهقر وتلاشي الفكر الاجتماعي أدى إلى فقدان نظرية "صراع الطبقات" و"فكرة علاقات الإنتاج" من مدلولها ورونقها التاريخي وخاصة بعد حضور براديجمات اقتصادية واجتماعية أكثر حداثة؛ بعد اختفاء القطب الشيوعي وسقوط جدار برلين.

فاضمحلال المعسكر الشرقي و"نجاح" النمط الاقتصادي الرأسمالي، فسح المجال الدولي كاملا لهيمنة "الأحادية القطبية" الأمريكية (أورد في: Noam, 2004) التي رجحت وفق معاشو (2007) كفة الميزان لفائدة أقلية الباطرونا، وينبغي هنا شرح الوضعية لأن علاقات العمل (بمفهوم علاقات الإنتاج) لم تعد تجمع بين باطرونات وطنية وأجراء وطنيين، لان الباطرونا الحديثة أخذت أشكال تمكنها من الاختفاء وراء صيغ يسمح بها القانون الاقتصادي الدولي، فتحولت إلى شركات متعددة الجنسية؛ تتذرع "بمشكلة تنازع القوانين" كلما كانت طرف في نزاع ما ووصلت الأمور تلك إلى أن وَقَعَ القانون الاجتماعي في دوامة إعادة "صياغة المفاهيم" التي يشنها "مهندسي عولمة السوق" الناشطة في الخفاء وأمام الملء من أجل رفع جميع الحواجز المانعة، خاصة أمام "حرك السلع والرساميل" وكذا إزالة التنظيم في مجال قانون العمل وسوق الشغل.

وبهذا النسق تمكنت الباطرونا من خلال الآليات المذكورة من التحكم في لعبة السوق (قاضي وطرف) واستعادوا المبادرة وتمكنوا من استمالة الكفة لصالحهم، كونهم أصبحوا "مطلوبين لا طالبين" بحيث تتسارع "الدول" المتطور والنامية منها نحو إصلاحات قانونية وهيكلية من أجل تحقيق جميع مقتضيات دفتر شروط "طبقة الباطرونا الدولية"، وحتى ولو استوجب اللجوء إلى استعمال مكنائزمات قانونية عتمة مستمدة من "الجيل الأخير" للقانون الاجتماعي والمعمول به في الدول الغربية المتأزمة اقتصاديا مثل "التأمين المرن". وتخبرنا في هذا الصدد جريدة الأخبار اللبنانية "تعتزم حكومة ماريو مونتي الإيطالية إصلاح سوق العمل لاعتماد نظام" التأمين المرن "مستوحى من النموذج الدنماركي، يعطي الشركات مرونة في تسريح الموظفين ويضمن الأمان للموظفين المسرحين من خلال منحهم تعويضات (أورد في: <http://www.al.akhbar.com/kottab>)". كما يجب أيضا القول، بأن الميكانيزمات المذكورة سابقا لها دور ضمني بحيث يمكن

استعمالها كوسيلة ضغط إزاء وضد العمال والنقابات ما دامت "طبقة الباطرونات الدولية" تشكل "جماعة ضاغطة" تتسم بالانسجام وتملك "بطاقة" تحويل استثماراتها إلى أقطار أخرى حيث تتوفر بيئة أعمال أفضل وتكلفة عمل وإنتاج أرخص، فتستعمل إذن هذه البطاقة كـ "ورقة تهديد ومساومة".

كما أنه وفي إطار ديناميكية عولمة سوق الشغل والرساميل، أوضحت (1993) Majnoni d'intignano أنه بدأ مبادئ "الدولة الراعية" والعصر الذهبي "للدولة الوطنية" في التراجع والانسحاب لصالح هيمنة السوق والشرعيات الدولية البديلة، سواء أكانت قانونية أو حقوقية أو اقتصادية أو سياسية، فلم ينجو النضال النقابي من مخلفات العولمة حتى في مهد اليسارية، فالدول الأوروبية التي كانت هي السبّاقة في إرساء تقاليد النضال العمالي لم تصمد أمام مد العولمة الذي عرف اكتساحاً عالمياً مذهلاً وكذا أمام البيئات الجديدة التي انبثقت منه، أضف إلى هذا، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية في إطار إزالة التنظيم التي عمدت إليه "الدولة" كشرط من شروط اقتصاد ما بعد "بريتون وودس" وفقدت الدول بهذا الشكل، سلطتها في نقادي الفجوات البنيوية بين مختلف الشرائح الاجتماعية وكذا قدرة حمايتهم من الاختلال الاقتصادي المنبثق من هذه الوضعية. فالمنتج لظاهرة النقابية، خاصة في الدول الرأسمالية المتطورة، سوف يلاحظ أن البعض من هذه الدول قد اخترت اللجوء إلى استراتيجية "الأجور المخفضة" كأسلوب لتجنب التسريح الاقتصادي أو لنقشي ظاهرة البطالة، والنموذج الأكثر إثارة للقلق كامن في ظهور نمط إنتاجي وتجاري رأسمالي جديد، منظم في نسق يندمج تماماً ضمن استراتيجية الأجور المخفضة والذي نصطلح له بـ "إنتاج الإسقاطي" - "اقتباساً من المصطلح الانجليزي "Discount" - والذي يدل على اتجاه رأسمالي انتهازي مفاده إنتاج سلع أو خدمات بأدنى تكلفة ممكنة، من أجل بيعها بأثمان، نصطلح عليها "أثمان إسقاطية" "Discount prices" (والإسقاط هنا بمعنى اتخاذ ادنى مستوى ممكن

من قيمة شيء ما، ينجر عنه: إنتاج إسقاطي أو سوق إسقاطي... الخ) تتحدى كل منافسة، والمنتبع لمشاكل وواقع الإنتاج الرأسمالي الراهن؛ يعلم أن منطق العملية الاقتصادية (عرض وطلب) في ضل المنافسة المستفحلة، لا تترك مجال للاقتصاد في تكاليف الاستثمار، ما عدا، ما هو من قبيل تقليص تكلفة العمل؛ أي تشغيل يد عاملة بأقصى طاقتها مقابل أدنى سعر، وتتجسد صور النموذج هذا في خلق "نمط استهلاكي إسقاطي" أو بمعنى آخر خلق سوق مُسقطَة لطائفة عمال جديدة وهم "العمال الفقراء" الذين يعيشون تحت عتبة الفقر لأن تلك السلع التي ينتجها إنما موجهة تجاه استهلاكهم بالذات، وينصب من هذا النموذج الجديد نتائج مباشرة:

1- خلق شريحة اجتماعية جديدة ضمن الطبقة الشغالة، والعمل من أجل استدامة كيانها، في غرض استدامة النمط "الإنتاجي الإسقاطي" والاستهلاك الذي ينجر منه أي خلق المستهلك قبل خلق السوق !!!؛

2- حلول إمكانية إعادة حساب "عتبة الفقر" على أسس مزيفة بما أن المستوى المعيشي مستخلص من مؤشرات "سوسويو-اقتصادية" غير حقيقية، ما دامت قيمة عمل هذه الفئة لا تنتج ثروة لصالحهم بل هي مجرد عائدات تستعمل من أجل إعادة تمويل "السوق الإسقاطية". فيمكن نجاح النموذج باستدامة "دوامة الشر"؛ والتي تتحقق من خلالها ظواهر لا-حضارية تتنافى ورجاء تحقيق الإنسانية والذات عبر العمل بحيث أصبح الفقر يدعم الفقر(الفقر أصبح سبب موضوعي للفقر)؛!

3- تأقلم تشريعات العمل مع هذه المستجدات أفرز آليات قانونية غريبة لأن أغلبية عمال هذه الفئة العمالية الجديدة لا يحضون بمناصب عمل مضمونة؛ فهم على العموم، تحت طائلة عقود عمل محدودة المدة أو عقود من تلك المصطنعة حديثاً، كعقود العمل المؤقتة وعقود الإدماج وعقود المهارات... الخ التي تجعل من العامل شاغل دون مركز قانوني مستقر ودون مسار مهني معلوم. فتشير الكثير من

الإحصائيات إلى تنامي هذه الممارسات بوجه لا متناهي، تؤول على حد فهمنا إلى فرض واقع كلي وشامل، يعاد فيه رسم معالم خريطة المكاسب الاجتماعية لصالح "رأسمالية الفقر" ؛ بما أن العمل أصبح شقاء واستياء حتى وصل الأمر في بعض الأحيان إلى اختفاء المعايير القانونية المميزة بين الشاغل والباطل.

وللإشارة فقط، اغلب الشركات التي اتخذت هذا النمط نجدها تنشط خاصة في توزيع وتسويق مواد غذائية رديئة النوعية وتجهيز نو مدى استعمال قصير، كما أنه تعمد إلى قطاعات اقتصادية أخرى، مثل شركات "الطيران الاسقاطية" *compagnies aériennes low cost*.

أما عن مضمون اتفاقيات "ماستريخت" الداعية إلى ضرورة إعادة هيكلة التوازنات المالية لدول الاتحاد الأوروبي، قد أتت كخاتمة تنظيمية وقانونية للنهج العولمي وتتجسد صور هذا الختم على الخصوص في مجل تخفيف ميزانية القطاع العمومي؛ الذي تعتبره العقيدة الليبرالية عبر منظماتها ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية كقطاع عقيم وغير منتج. متجاهلة بذلك الدور الاجتماعي والحمائي للحكومات بحيث اتخذت الباطرونا العالمية سلاح "إعادة التوطين" كوسيلة ضغط وتهديد وهذا بتهجير رساميلها إلى التخوم الشرقية للقارة العجوز والى آسيا الشرقية حيث تتوفر هناك الظروف الملائمة لتنمية واستدامة مصالحها، فأصبحت كل هذه العوامل تخلق صعوبات متنامية تجري رياحها بما لا تشتهيئه أسرع سفن النقابية. كما نضيف إلى المعاينة هذه، دور اليسارية الجديد - التي كانت في الماضي الحليف الأيديولوجي والتاريخي للنقابات- التي أخذت على عتقها مهام تطبيع البيئة الاقتصادية لصالح الليبرالية بحيث دخلت في طور تاريخي جديد: تمدح "ديمقراطية السوق" (أورد في: Noam, 2004) وترافقه كشريكة اجتماعية عبر أقمارها المدارية المتمثلة في النقابات الإصلاحية من أجل تفعيل السبل المؤدية إلى اقتصاد محرر وحامية مصالحه السياسية.

- استثناءات الحقل النقابي: مهما تعنتت لغة الأرقام في تشخيص الحقائق المتعلقة بتراجع دور النقابات في الاقتصاديات الحرة؛ فإنه يدوم، أي أن لكل قاعدة استثناء، فالنمط الاجتماعي الاسكندنافي خير دليل حيث يتجل بوضوح الإقبال المتزايد إلى الانخراط في المنظمات النقابية (http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=UN_DEN&Lang=fr)، وهذا بفضل ما ولدته السياسات الاجتماعية في إطار تكريس مشروع مجتمعي متكامل والمتجسد في صورة "الدولة الراعية"، الموفرة لمبدأ "التضامن الاجتماعي" الفعلي وخاصة في مسائل تخص سياسة الأجور مثلا والتي يُنظَم من أجلها حوار اجتماعي واسع النطاق في غرض معرفة واقع "المستوى المعيشي" بهدف تحقيق "قدرة شرائية" تواكب جميع المتغيرات "السوسيو- اقتصادية" الطارئة، دون الإضرار بمبدأ "المنافسة الحرة". ويتم تحقيق هذه التوازنات الكبرى عن طريق تشجيع الحكومة للاستثمار المنتج والتشغيل الكامل وتدعيم خطط التكوين المستمر أو إعادة التأهيل المهنيين لمجابهة جميع أنواع البطالة. غير أن هذا المشهد المثالي لا يخلو من محن ومضايقات أتية من جهة الشركات الدولية العملاقة، التي تمكنت مرة أخرى من التأثير على "نموذج التضامن في الأجور" وهذا بطرحها "ورقة" إعادة التوطين و"تهجير الرساميل" إلى دول أخرى تنتمي إلى الحظيرة الأوروبية. فالنموذج الألماني مثلا، صمد أمام الظواهر الشاذة التي ولدتها العولمة، بالاستعانة بنظام "التأمين المرن" الذي يواكب - من أجل التوفيق - في آن واحد متطلبات حماية القدرة الشرائية للعمال من جهة ومن جهة أخرى بتحفيز العمال إلى ضرورة التعامل والتعاطي بجدية مع مسائل الإنتاج والمردودية والحزم في أمور تتعلق بمجال تنظيم العمل مع التكوين وحسن استخدام التكنولوجيات الجديدة، الأمر الذي سيعود، حسب العقيدة "الاشتراكية البيبرالية"، بالفوائد الجمة سواء بالنسبة للعمال وحتى كذلك ما يتعلق منه بأرباب العمل.

2- التحولات الطارئة على النقابية في عالم معوم أكثر فأكثر:

- أزمة النقابية واستراتيجيات الانبطاح والتطبيع: ويبقى المثال البريطاني نموذجاً فاضحاً لسقوط النقابات في سطوة العولمة بحيث قاد غياب "مركزية نقابية" في هذا البلد إلى ظهور نشاط "نقابي شعبي" خصب، الأمر الذي منح للنقابية البريطانية قوة وسلطة لم تتمكن عليها لا الباطرونا ولا الحكومة لكن وبصفة غير مرتقبة ولأسباب سنتطرق إليها فيما بعد، تراجع دور الحركة العمالية البريطانية وخاصة في عهدة حكم مارغريت تاتشر التي تمكنت من تفكيك مبدأ "التضامن العمالي" وكذا الصمود أمام الاحتجاج العمالي وإطفاء طاقات الدينامية النقابية إلى حد فرضها إصلاحات هيكلية مدعمة للسياسة الليبرالية، فمُنحت الأهمية كلها لإصلاح البنى الاقتصادية دون الاهتمام بما يتعلق منه من البنى الاجتماعية.

فلقد كان "اهتمام الساعة" خلال حكومة تاتشر هو ضرورة استرجاع التوازنات المالية وجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة ولو كان ذلك يتطلب رهن مكسب رزق شرائح كاملة من المجتمع. وأول من دفع فاتورة الإصلاحات في بريطانيا فهم عمال الصناعة الاستخراجية (المنجمية) الذين دفعوا ثمن ذلك بمناصب عملهم، فقدمتهم تاتشر كقرايين لآلهة المردودية والنجاعة الاقتصادية. فلما كان استيراد الفحم من البلدان النامية ذات اليد العاملة الرخيصة أفضل من إنتاجه في بريطانيا لم تتردد تاتشر على غلق المناجم البريطانية، ما أدى إلى قطع الشريان الأساسي الذي من خلاله كانت تعمل وتناور الحركة النقابية البريطانية. فلم يتبق آنذاك أمام النقابات البريطانية إلى إعادة "قراءة زورها" لتجديد أنماط نضالها بما يتماشى مع واقع العولمة. فوجهت ديناميكياتها نحو قضايا همشتها في الماضي والمرتبطة بالقطاعات الغير الصناعية كالقطاع الخدماتي من أجل توسيع رقعة المنورة النضالية واستغلال النطاق الاجتماعي بصفة شمولية.

إن مراجعة المواقف لم يمنع النقابات البريطانية من الإنهاك والاستنزاف لأن المستجدات الاقتصادية المذكورة في الفقرة أعلاه حرمت النقابات من الغطاء السياسي حيث لم يعد بإمكانها الاعتماد على الحماية السياسية التقليدية لحزب العمال البريطاني. ومن هنا لم يتبقى عليها إلا المراهنة على "الورقة الأوروبية" أي على البعد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي وما يضمنه من حقوق اجتماعية عبر الموثيق والاتفاقيات من جهة ومن أجهزة رقابية وقضائية من جهة أخرى.

فالتلاق بين أزواج الحركة اليسارية حسب (Touraine 1982) أفقد الحركة النقابية غطائها السياسي نهائيا خاصة مع تنفيذ "سياسة التراجع" التي أقدم إليها حزب العمال البريطاني عام 1997 حين فاز حزب العمال بعد أن تقبل مساومة تاريخية مفادها تقبل إعادة تصورات الأيديولوجية أي التخلي عن مبادئه التاريخية المتعلقة بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإنكار مبدأ "صراع الطبقات" وإحلال أطر الشراكة الاجتماعية والتعاون بين النقابات والباطرون؛ ضمانا للقدرة التنافسية للباطرون. وبذلك أصبح حزب العمال البريطاني لا يملك من اليسارية إلا التسمية. وبالفعل تأكد ذلك حين أعاد الكرة الوزير الأول بلير زعيم حزب العمال البريطاني خلال عهدة حكمه عندما شن حملة سياسية تجاه الأحزاب التقدمية تدعوهم بضرورة التحلي بالمسؤولية والاستعانة بروح التعاون مع المتعاملين الاقتصاديين وخاصة الأجانب منهم من أجل تدعيم سوق العمل ووجوب استنكار المعارك النقابية.

- وقفة أمام الانسجام السياسي اليساري مع الطرح العولمي: لم تكن أحداث "أزمة اليسارية" البريطانية هي المرة الأولى أين دعمت فيها الأحزاب اليسارية والسياسات الحكومية الليبرالية، بل شهدا ذلك من قبل، فالحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي (أي المجتمع الأكثر تقدماً في أوروبا من ناحية المساواة الاجتماعية وهي الحركة السياسية التي دامت أطول عهدة في الحكومة السويدية) لم

يتردد في التسعينات على تقبل بعض مبادئ الاقتصاد الحر من خصخصة، و أجارة بالمرود...الخ. ففعلا استهلكت اليسارية (الحكومية) السويدية "زفافها" مع ضرورات السوق وتبنت الليبرالية كبديل وحيد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وانتهت بإنكار الدور الايجابي الذي يلعبه "التنظيم" و"السياسات التدخلية" من أجل التحكم في السوق. كما أن الظاهرة نفسها تكررت في اسبانيا والبرتغال بحيث انتهى الحزب الشيوعي الأسباني مسار غير مألوف، فأيد إبان التسعينيات سياسة تحرير السوق وإزالة التنظيم بلا تحفظ، بل ومناصرة مشاريع الحلف الأطلسي. أما عن البرتغال فسجل التاريخ في عام 1996 إقبال الحكومة اليسارية بكل قناعة ودون أدنى حد من الاحتشام على اعتماد الخصخصة وتقبل جميع المقترضات التي فرضتها السوق الحرة رغم كون دستور 1976 (الذي وضع بعد الثورة التي شنها الاشتراكيون والتي أدت إلى إطاحة الحكم الدكتاتوري "سلازار") ينص على أن "المؤسسات العامة والشركات التابعة للدولة هي من مكاسب الطبقة العاملة التي لا يمكن التنازل عنها".

أما في فرنسا فافقدت شكلت سنة 1995 موعدا جديدا للنقابات مع قواعدها الاجتماعية فوصل حجم الحركة الاجتماعية إلى درجة لم يكن من الممكن على الحكومة الاستهانة بها غير أن الأداء النقابي في هذه الفترة عرف مجموعة من الصعوبات التي كانت تحاصره وتحول دون تحقيق خارطة طريقه. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الحركة الاجتماعية تراهن على أنه حل وقت إرساء سياسة حكومية تدخلية من أجل فرض قيود على الباطرونا كإجراء تتمكن "القوى الاجتماعية" من خلاله الحد من أساليبه التعسفية وكذا أيضا من أجل رفع شأنهم النضالي إلى درجة الحق المنبري في تمثيل العمال داخل هيئات تمثيلية سلطوية.

أشار (2008) Zouaimia أنه كان "القوم الاشتراكي" الفرنسي يعمل في الخفاء والملاء من أجل إحياء الصراعات التاريخية بين مختلف التنظيمات النقابية التي

طوقت و عوقت بالأساس بيئة العمل النضالي العمالي. وهذا خاصة بإعلان الاشتراكيين الفرنسيين بانضمامهم إلى أطروحات فلسفية وسياسية مثل "المعاصرة والعولمة والسوسيو- ديمقراطية"...الخ، أي إعلانهم الضمني عن تخليهم عن الفئات الكادحة والقضايا العمالية. فالسؤال الواجب طرحه أمام هذا التراجع "اليساري" يمكن أن يكون في حد ذاته جواب، هل حلول "الوحدة الأوروبية" في هذه الحقبة هي التي أثرت في المسار التاريخي للأنظمة الاقتصادية لدول الأوروبية؟ أم أن المشهد النضالي النقابي لهذه المرحلة إنما هو مجرد طور تاريخي تم فيه تنفيذ "أجندة" منتظرة الحلول؟ فرفع الأحزاب اليسارية يدها عن الحركة النقابية عقْد من إمكانية مراهنه هذه الأخيرة على ورقة كانت تمثل ثقلا اجتماعيا وسياسيا بالنسبة إليها. وهو الأمر نفسه الذي لوحظ في أحزاب اشتراكية أخرى في شتى أقطار العالم والتي عرفت تغيرات جذرية خاصة بعد سقوط جدار برلين. لقد أدى التندي النوعي "للدور التدخل للحوكمات" - فيما يتعلق خاصة بصياغة بيئة تفرض واقع يخدم مصالح الطبقة العاملة - إلى ميول الدول والحوكمات إلى "الخيار الانبساطي" أمام شروط الباطرونا وخاصة منها ما يتعلق بتحقيق شروط بيئة "تنافسية" تحت طائلة التهيب باللجوء إلى تهجير الإنتاج ووسائله تجاه دول أخرى توفر البيئة المواتية.

-نحو تأصيل فكر عمالي مغاير و بروز طرح نقابي بديل: يرى Delors (1971) أنه لا شك أن السلم والاستقرار الذي نعم به الغرب منذ منتصف القرن الماضي، ولعب دور كبير في إرساء قواعد المنظومة التربوية بحيث بلغ فيها معدل التمدرس أرقام قياسية تقترب من 99% (<http://www.statistiques-mondiales.com/scolarisation.htm>). ولقد أدى التنامي الثقافي هذا إلى نتيجة مباشرة في الحقل "السوسيو-اقتصادي" تفرعت منها ناتجتان ثانويتان على حد تحليلنا:

أولاً: عن النتيجة المباشرة: تَشكُل طبقة اجتماعية جديدة، نطلق عليها تسمية "البورجوازية العارفة" والتي ظهرت بعد صعود عمال من فئات ذوات المستوى المعرفي العالي والمالكين لأطر متقدمة من المعرفة العلمية والعملية ومن طبقتهم الأصلية بموجب الترقية الاقتصادية التي استفادوا منها جراء فائض قيمة علمهم وليس عملهم.

أما عن الناتجتان الثانويتان:

أ- ظهور نمط نقابي جديد على أيدي "البورجوازية العارفة" الذين غيروا أطر التنظيم النقابي التقليدية ومستوى المطالب التي لم تعد محصورة في أطر "سوسيو- مهنية" أو اجتماعية بل انتقلت إلى دائرة الاهتمامات والانشغالات السياسية والاقتصادية. تتمحور حول مسائل غالباً ما تكن نظرية تتعلق بـ: مبدأ اللامساواة والتهميش الاجتماعي... الخ، مبنعة أكثر فأكثر من عائلتها الايدولوجية ومن مهامها الأصلي إلى حد طرحنا فرضية: إمكانية حلول نوع من "النيو- النقابية النخبوية" تشبه النقابية إلى حد كبير من حيث المناهج دون التنظيم والمرجعيات والانتماء الطبقي- وسوف نعود لاحقاً لعرض وشرح هذه الفرضية - فيمكن تشخيص هذه النزعة الجديدة لدى حركة الخضر التي تحولت إلى خصوم فعلية للنقابات وللتيارات السياسية التقليدية، إذ يطمحون من خلال ذلك احتلال الفضاء البرلماني كما لم تحتلها النضالات السياسية التقليدية .

ب- ميلاد جيل جديد للنقابات داخل حقل نقابي ثلاثي متقف يمكن اعتباره بمثابة قفزة نوعية من حيث التنوع التمثيلي داخل الحركة العمالية وبادرة خير وأداة استراتيجية لتحسين "المستوى المعيشي" على نطاق اجتماعي أوسع. ومن منطلق هذه التصورات برزت منذ بداية القرن الواحد والعشرين (على حد ملاحظتنا وتحليلنا) ما نصطلح له بـ "نقابات الجيل الثالث"؛ والذي يتسم بفكر "عمالي جديد" يتعدى حدود شرط "وعي الانتماء الطبقي" بحيث تدفقت هذه النزعة من رقعة حدود

النقابية التقليدية لتشمل مفاهيم حديثة حدثت المجتمع "المابعد- الصناعي" الذي يحملها و"الاقتصاد المعرفي" الذي ينتج أسباب نضالها مدافعة عن قضايا اجتماعية وأطروحات حديثة تتعلق بـ: قضية المواطنة والثقافة وحماية وتدعيم التنوع الفكري والثقافي ونشر أحكام الديمقراطية والحريات الخاصة والعامة وحقوق الإنسان والمواطنة العالمية والطبيعة والبيئة والنساء والأطفال... الخ، ممثلين في ذلك لأحد مناهج النضال اليساري وهو "الأمامية".

فالطرح العولمي دعها إلى تبني مفاهيم جديدة، تتميز بعلاقاتها المباشرة بالمسائل الاجتماعية الراهنة، مثل مفاهيم: "النقابية المواطانية" و"المسؤولية الاجتماعية للشريكات" "المقاولة المواطانية" والشراكة في تسيير وتملك الشركات والتكوين المتواصل للعمال... الخ. وبصيغة أخرى، يمكن القول أن حركة "الجيل النقابي الثالث"، أصبحت تتعايش وتتفاعل مع العولمة وتتخذ في نفس الوقت عولمة بديلة من أجل مكافحة العولمة، في حين كان سلفها من الجيل الأول (أورد في: Andolfatto&Labbé, 2011) وحتى من الجيل الثاني بالأمس القريب يلقبون بـ "معارضى العولمة". ففهمت "نقابات الجيل الثالث" حتمية المسيرة والتأقلم مع ضرورة الحفاظ على اتجاهات روح الانضباط والصرامة.

- **ظاهرة التكامل الفكري:** أشار (Priouret (1968) لقد وصل الأمر اليوم إلى حدوث مقارنة شبه تكاملية بين الكون الاقتصادي والسياسي من ناحية والكون الاجتماعي والنقابي من ناحية أخرى بحيث تمكنت هذه العوامل تحت طائلة قانون" البقاء للأصلح" من تخطي عقبة الظرفيات لتشكيل مصدرا واحد ضمن مصادر المشروع "المجتمعي" المعاصر. وهذا في الوقت الذي مرت الرأسمالية من طبيعة إنتاجية وصناعية إلى طبيعة مالية ومصرفية محضة. وهكذا أصبحت أغلبية النقابات العمالية، التي كانت تفتخر باكتسابها لمشروع اجتماعي خالص وخاص بها. وفي وضع تبعية لمشروع اجتماعي آخر، وجدت نفسها فيه، منساقه جبرا إلى

فهمه ثم تقبله وتزكيته واعتماده كمنطق عادي وطبيعي وكل هذا بحكم واقع موازين القوى والقيود المفروضة كأمر واقع.

فلم يعد بالتالي، الإشكال مرتبط بمبادئ الممارسات النقابية باعتبارها ممارسات مشروعة وشرعية؛ تكريسا لما يطلق عليه "بالديمقراطية المشاركة" بقدر ما أصبح الإشكال اليوم ينحصر في الدور الوظيفي للنقابات. فأصبح الإشكال الأصلي والتاريخي للفكر النقابي إشكال تقليدي فقد دلالاته الأصلية بحيث وصل الأمر إلى حد إفراغ حقوق مكرسة دستوريا من معانيها الأصلية. فيوجد من أنصار الاتجاه "النيو- النقابي" المذكور أعلاه من يساند فكرة إمكانية إعادة تأصيل مفهوم الإضراب وإجراءات ممارسته، بمعنى الاعتراف بأن الأنماط التقليدية للمقاومة النقابية لم تعد بالغة الأثر في إطار ممارسات فتحت المجال أمام العمال فيما يخص تنظيم رأسمال الشركة أو حتى المساهمة فيه وفي تحديد سياساتها. بالتالي، اخرج أصحاب هذا الاتجاه النضال النقابي من إطاره المطليبي لكي يصبح "وظيفة" من وظائف إدارة وتسيير الموارد البشرية داخل الهيئة الهرمية للمؤسسة الرأسمالية بحيث لم تعد النقابات هذه تعتمد على خطاب المواجهة بل نصبت نفسها كشريك اجتماعي يوفر للباطرونا خطاب المساهمة والاقتراح.

3- التحكم في العولمة: واجب حضاري.

- دور النقابية في التحكم في مسارات العولمة خلال القرن 21: من بين الأفكار الشائعة حاليا في الأوساط الأكاديمية، فكرة مفادها أن ظاهرة العولمة- وما أدت من إزالة للحدود وللحواجز المادية والمعنوية بين البلدان- هي ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ الإنساني. غير أننا يمكن القول أنه لو بحثنا في الماضي البشري لوجدنا أوضاعا سابقة وتكاد أن تكون مشابهة لما نحن بصدهه اليوم والأمر يتعلق بالثورة الصناعية وما أعقبته من تحولات وتطورات كبيرة على مستوى المبادلات العالمية ومن آمال وضمائمات لصلح فئات العمال. فلقد كان يسمى القرن

التاسع عشر بقرن "المجتمع الصناعي"، غير أن فائدة صنائع هذا القرن لم يستفد منها "المجتمع" بل استفدت منها أقلية من المجتمع من ملاك يعيشون من استغلال طاقات المجتمع وحرصهم على العملية الاقتصادية من أجل رفع حصصهم من الرأسمال وهذا رغم تدني مستويات المعيشة لدى العمال، فكان من الأصح تسمية تلك الصفحة التاريخية بـ "المجتمع المستغل في الصناعة". الوضع الذي دفع آنذاك بأقلية من السياسيين- وخاصة في أوروبا- والمفكرين إلى المبادرة عن طريق مشاريع وقوانين من أجل تنظيم وتأطير العمل حتى تستفيد الفئة العاملة من حد أدنى من الحقوق وتعود الفكرة إلى الصناعي الإصلاحى روبرت أوين.

غير أن ورغم العديد من التحفظات والاعذرات الآتية من جميع الأنحاء قصد التحكم في المد العولمي وأخطاره، لم يعر لا معسكر الباطرونا ولا معسكر المالية الدولية، أية انتباه إليها، وهو ما أدى إلى دورية الأزمات، والاضطرابات الاجتماعية وحتى السياسية منها حيث يقول الكاتب والمحلل، كارل بولاني: "أن تفكك القوانين المنظمة للاقتصاد ولسوق العمل خلال القرن التاسع عشر هي التي أدت إلى نشوء أزمات خطيرة عاشها العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين (انهيار الاقتصاد العالمي والحربين العالميتين)". وتعتبر الحركة النقابية من أكثر الفعاليات والتنظيمات "السوسيو- اقتصادية" وعيا وإدراكا لطبيعة مشكلة العولمة، ومن ثم تسعى اليوم إلى الحد من وطأتها مع المحاولة على التعاطي مع هذا الواقع الراهن والاستفادة من إيجابياته في نفس الوقت، لذلك نرى أنه من الواجب انتهاج طرق ومقاربات متعددة الأبعاد تتناسب والمرحلة التي تمر بها النقابية (أورد في: بولاني، 2009) ومن بينها:

أ- دعم النقابات ومنح الأولوية للحوار داخل الحركة الاجتماعية: بين Noam (2002) أنه بالنسبة إلى النقابات فإن أولوية الأولويات تتمثل في تمكين وتقوية قاعدتها نقاديا لعملية انجراف صفوف مناضليها. لذا رأت أنه من الواجب بالنسبة إليها أن تعيد

النظر في قاعدتها قصد الحفاظ على علاقات التوازن بين أرباب العمل والعمال، مع ربط عجلة التنمية الاقتصادية بدوائر التنمية الاجتماعية. ورأت أيضا أنه من الواجب على المنظمة الدولية للعمل أن تساند هذا التوجه. كما أنه بات من الضروري على النقابات والاتحادات المركزية أن تمنح واجهة حديثة للنقابات وللنقابية، هذا عن طريق التركيز على الوسائل والسبل المؤدية إلى جلب شرائح اجتماعية جديدة (ليست بالضرورة شرائح اجتماعية ذات دخل بسيط). وكذا وجوب تأكيد المواقف النقابية من خلال المبادرة في ميدان السلطة التشريعية ومحاولة هيكلة اليد العاملة الناشطة في القطاع الخدماتي والتجاري وخلق جو تشاور وحوار مع جميع فاعلي الحركة الاجتماعية. ولأهمية المرحلة التي تمر بها الحركة النقابية بات أيضا من الضروري أن تضع صراعاتها الأيديولوجية ونزاعاتها الداخلية جانبا أمام أهمية وحيوية الإصلاح والأفلمة التي تملئها ظروف الواقع.

ب- تأسيس شبكة اجتماعية دولية فعالة لتدوين ورصد الاتفاقيات الجماعية: اعتبر (1968) priouret أنه إن كانت بيئة العولمة المعاصرة تضع النقابات على خط التكيف مع واقع معولم أكثر فأكثر، هذا لا يمنعها من الاحتفاظ بحقها في الحوار والمفاوضة مع الشركات العبرة للحدود - التي لم تتردد هي في فرض "حكمة المقاولات" - وخلق شبكة اجتماعية وبنك معطيات، ويتضمن معلومات تتعلق بالاتفاقيات الجماعية المبرمة مع تلك الشركات. فأصبح من قبيل المهنية والاحترافية بالنسبة للنقابات أن تستفيد من ذلك التطور الذي حدث من خلال كل التجارب المجدية عبر العديد من نقاط هذا العالم، كالعامل على توعية المستهلكين بالحقيقة والخلفيات المرتبطة بتلك المنتجات التي مصدرها مؤسسات ذات ممارسات غير إنسانية أو لا أخلاقية، مثل: تلك التي لا تحترم أدنى شروط العمل من الأمن والنظافة أو التي تشغل الأحداث... الخ. وبالتالي الاعتماد على مثل هذه الطرق (مناهج) والأساليب الخصيبية والمجدية ستساهم النقابات من خلالها

في عملية نشر الوعي. وهو الأمر الذي تشيد به المنظمة الدولية للعمل من خلال دعمها لعملية تأمين وضمان انتشار هذه السبل والطرق المدعمة والمحافظة لاستقرار التوازنات الاجتماعية والاقتصادية منها.

ت- التأثير على السياسات "الماكرو- اقتصادية" والتوظيف الكامل: إن الكلام اليوم على وجوب تأثير النقابية العالمية على السياسات "الماكرو- اقتصادية" والتوظيف الكامل راجع إلى الخيبة التي اعترت الحركات النقابية في أواخر القرن الماضي بحيث ينصب اهتمامها اليوم على ضرورة خلق "مكانيزمات مؤسساتية دولية". وهذا من أجل خلق معايير "سوسيو - اقتصادية دولية" كفيلة بتحقيق التوزيع العادل للثروات وهذا عبر العالم؛ ومكافحة الفقر والبطالة المزمنة؛ وخلق مناصب الشغل مع تحسين لظروف العمل وضمان حقوق العمال، فنظمت المنظمة الدولية للعمل "قمة عالمية من أجل التنمية الاجتماعية" في مدينة "كوبنهاغن" سنة 1995، وهو الأمر الذي استجابت له الحكومات، فخرجت الدول بتوصيات وأجندات جد هامة، كالتزام الدول الأكثر تطورا بعقيدة ماكرو- اقتصادية تهدف من خلالها إلى دعم النمو الاقتصادي الدولي، كما تقبلت هذه الدول على المدى الغير البعيد، مبدئيا إدخال نسبة عجز مالية أكبر في ميزانيتها، غير أنه نادرا ما التزمت الدول الأطراف بتوصيات وقرارات القمة وحتى بتعهداتها.

-وجوب فهم مضامين "الاقتصاد المعرفي" وخطر زوال **التوظيف** (la Défonctionnarisation) : ذكر (1975) Delors أن التحولات البنوية العميقة التي عرفها المجتمع والاقتصاد الصناعي ذي العمالة اليدوية أفرزت نظام سوسيو- اقتصادي جديد وفريد من نوعه؛ يعتمد أقل فأقل على اليد العاملة وأكثر فأكثر على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. وبالفعل تفيد الكثير من المؤشرات والإحصائيات أن العديد من الدول التي انتهجت الاقتصاد الحر رأت عمالتها في القطاع الثانوي تتخض بطريقة مذهلة في فترة زمنية لا تتعدى العقد

الواحد ما أدى إلى تأكيد فرضية "نهاية الوظيفة" في المجتمعات الرأسمالية "المابعد الصناعية" أي نهاية عصر العمل (أورد في: ريفكن، 2000) بحيث رفقت هذه الفكرة ظهور طرح اقتصادي جديد؛ مفاده البحث عن "إمكانيات جديدة لخلق الثروة" أي لتأمين مداخيل للفئات الذين لم تستفد بعد من أي تشغيل. وهذا لا يرجع بالأساس إلى آثار الركود الاقتصادي أو لأمر مرتبط بعدم توفرهم على مؤهلات وكفاءات تسمح لهم بالولوج إلى عالم الشغل وإنما المسألة تتعلق بالتقدم التكنولوجي الذي تمكنت بفضل الرأسمالية من تقليص من مستويات نسب طلبها على مستوى "أسواق العمل" وهذا في جميع القطاعات أما عن مخلفات هذا الطرح الجديد شخصنا ثلاث تصنيفات:

أولاً: حدوث قطيعة ابيستيمولوجيا فتحت باب لحلول طور جديد داخل أحشاء المجتمع الرأسمالي بحيث انقراض التوظيف بدأ يؤدي إلى محو الطبقة العمالية بأكملها. مع الإشارة إلى أن خطر محو هذه الطبقة يؤدي إلى محو كيان الأفراد المشكلين لها لان من منطلق سوسيولوجي محض؛ إن كانت الطبقة العمالية واقع اجتماعي ذو حقيقة ملموسة فإنها في نفس الوقت ظاهرة مجردة لا تملك من كيان إلا ما يملكه الأفراد المشكلين لها، فهذه الجدلية أفرزت حتمية جديدة وهو ما نعبر عليه بمصطلح "التهميش البنيوي"، فالبطالة المستدامة في إطار العلاقات الإنتاجية الراهنة لم تقضي فقط على الطبقة العمالية بل حولتها إلى طبقة جديدة وهي "طبقة المهمشين المطلقة" وهم على العموم عمال منفذين.

ثانياً: انكماش وتحول الطبقة العمالية يوازيه تصاعديا تكوين طبقة اجتماعية جديدة والتي يعبر عنها علماء الاقتصاد بالبرجوازية الصغرى أو الطبقة الوسطى كما يفضل تسميتها علماء الاجتماع والتي أشرنا نحن إليها ما فوق تحت مصطلح "البرجوازية العارفة"، فالمشكلة خاصة بحاملي الشهادات الجامعية العلمية والناشطة خاصة في القطاع الخدماتي من إطارات فنية ومهندسين... وهم دائما مخططين.

ثالثاً: تحول البنية الاجتماعية ذات الشكل الهرمي المتسع في القاعدة إلى شكل الماسي يتسم باتساعه في منطقة الوسط؛ وهذا يعني أن الطبقة العمالية أخذت في الانكماش في الوقت الذي بدأت تعرف فيه الطبقة الوسطى تقدماً ملحوظاً. وهو الشيء الذي أنتج ظواهر شاذة لدى الشريحة الاجتماعية الجديدة هذه بحيث تملك هذه الأخيرة قدرة تجاوب قوية مع معطيات وصيغ الاقتصاد المعولم ما دامت مصلحتها لا تتقاطع مع مصلحة الطبقة العمالية و من ثم أصبحت النماذج النقابية العمالية وخاصة الثورية منها لا تملك أي قدرة في استقطاب هذه الشريحة الاجتماعية لما يكمن بينهما من فوارق بنيوية تبعد مصالح الطرفين أكثر مما تقربهم، فمن هنا تتبادر الملاحظة الأولية التالي: النقابية المعاصرة تتحول بقدر تحول البنى والقوى الاجتماعية المكونة لها. ففكرة الوفاق الفكري انجرت من الوفاق الاجتماعي الذي تجسد عبر آليات سياسية مستجدة؛ منها مبدأ "الشركة الاجتماعية" المكرس عبر الحوار الاجتماعي الذي أسسته النقابات الإصلاحية والمكونة خاصة- يجب الإشارة إليه- من الطبقة الوسطى!

- تأصيل مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمقاولة" كضمان مؤسساتي: لقد أصبحت الباطرونا العالمية تسعى إلى محاربة بعض الصيغ النضالية الجديدة التي أدرجتها النقابية العالمية- خاصة مع ظهور الاعتبارات الاجتماعية كأولوية في أجندتها- في خطابها مثل: المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والتي قدم المجلس الأوروبي تعريف لها (أورد في:

http://europa.eu/legislation_summaries/external_trade/c0009_fr.htm)

"حلقات إرادية تدمج من خلالها الشركات: الانشغالات الاجتماعية والبيئية في أجندة أنشطتها وعلاقتها مع الأطراف المعنية: من إجراء ومساهمين وزبائن وممولين ومجتمع المدني". وتبلور هذا الإجراء من أجل احتواء وتحصيل وفاق المأجورين. وهذا حتى تحظى الشركات جراء ذلك بمزايا تؤهلها للدخول في مواجهة اقتصادية

مع منافسيها داخل سوق ما. كما أقدمت العديد من الشركات الدولية إلى تأسيس على صعيد أطرها التنظيمية هياكل مختلفة تشتغل في قضية إحلال "المسؤولية الاجتماعية للشركة"، منها ما يتعلق بإنشاء إدارة أو مصلحة التنمية المستدامة داخل الشركات وكذا مراكز الرصد الاجتماعي. بينما ذهبت شركات أخرى إلى تمويل جمعيات من المجتمع المدني تنشط وتشتغل في ذلك المجال أو إلى تقديم دعم لشريكات خبرة مختصة في توفير تلك الخدمة التي أصبحت تنافس في هذا الإطار الجمعيات السابق ذكرها. غير أن هذه المقاربة معتبرة بأنها غير كافية ولا مرضية من قبل النقابات العمالية الموصوفة بالثورية. وهذا من منطلق رفضها إدراج ملف المسؤولية الاجتماعية ضمن مقاربة مؤسساتية محاطة بمجموعة من الصيغ القانونية الاتفاقية، وبمعنى آخر توريد النقابات المذكورة واستبعاد المسؤولية الاجتماعية من نطاق القانون التعاقدى إلى نطاق القانون العام من أجل إدراجه ضمن الأحكام التنظيمية لتشريع العمل.

- خلق أطر تعاون وتنسيق دولية في مجالي السياسات الاقتصادية والاجتماعية: في الحقيقة، جميع المؤشرات ترفع على أنه لا وجود لانفراج سهل وشامل لمشكلة الفجوة الفاصلة بين مناطق المعمورة من حيث النمو الاقتصادي، فالبلدان الأقل نموا مثلا تجد نفسها مجبرة صراحة إلى إجراء إصلاحات هيكلية على اقتصادها، فهذا هي في أمس حاجة إلى تدعيم مبدأ الشفافية في أساليب حاكمتها واقتصادها ومكافحة الفساد من داخل نظامها السياسي. وهي إصلاحات تحظى بدعم وتشجيع كبير من قبل المنظمة الدولية للعمل، غير أنها تعتبر أن هذه الإجراءات يجب أن تكون مرفقة بتحسين القطاع الأولي لدعم القطاعين الثانوي والثلاثي، مع الحرص على دعم "شباك الأمان الاجتماعي" لحماية الشرائح الاجتماعية الضعيفة أو الهشة؛ الأكثر عرضة، قصد مساعدتهم من مخلفات التي قد تنجم من تلك الإصلاحات. مع الإشارة إلى أن الدول النامية التي نجحت في

إصلاحاتها الهيكلية هي التي وفقت بين تحسين النجاعة الاقتصادية من جهة وحماية البنى الاجتماعية من جهة أخرى.

ولعلّ فرض أمر إشراك الحركة النقابية وجميع الفاعلين الاجتماعيين في المفاوضات الواقعة بين الهيئات الدولية المالية والحكومات سوف يلعب دور حاسم في تكريس ودعم الإصلاحات الهيكلية والحد من سلبياتها. وهذا بفضل الدور الذي يمكن أن تلعبه النقابات في تعبئة المواطنين وتحسسهم من جهة ومن جهة أخرى، دور الرصد والتفاوض في شائن تلك الإصلاحات، وخاصة إذا أشرنا إلى أجواء العتمة واللا-شفافية التي تحيط بها غالبا بحيث أصبحت مرفوضة فكرة إشراك تكنوقراطي الدولة دون المجتمع المدني، لان دور تلك الشخصيات-على حد تعبير النقابات- سلبي وغير فعال بحيث لا يملكون سلطات كافية من أجل إجراء مفاوضات متوازنة وعادلة. وذلك راجع خاصة لواجب التحفظ الذي يقيدهم حين وجوب اتخاذ قرارات سريعة أو رد فعل فعال. كما انه من المعلوم أن بعض الدول غير المتقدمة ديمقراطيا وخاصة منها دول إفريقيا الساحل أو أفريقيا البحيرات الكبرى عادة ما يلعب مبعوث المفوضة التكنوقراطي لتلك الدول دور سلبي إزاء دولته من أجل أغراض شخصية أو مهنية لتحصل على ترقية مهنية دولية مثلا!.

فإلحاح الحركة النقابية على وجوب إشراك المجتمع المدني؛ مؤسس، لان رأي المجتمع المدني محرر من البيروتوكولات والتحفظ. كما أن الحركة النقابية طرحت فكرة جديدة من أجل بناء موقف تفاوضي قوي- لصالح مفاوضي الحكومات - كوجوب إخضاع مشروع الإصلاحات الهيكلية للتشاور والدراسة الواسعة المجال لتحضى بأكبر دعم شعبي ممكن. ومن الأفضل بالنسبة لما يتعلق منه بفعالية العملية؛ ضرورة إشراك ممثلي النقابات الوطنية ومنظمات أرباب العمل، وهو الموقف الذي تعتبره منظمات دولية مثل: البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي من قبيل أسباب تعطيل العملية التفاوضية. في حين نجد نفس المنظمات

الدولية تؤيد المسارات التي تجعل من الإصلاحات الهيكلية قضية حكومية محضه، أي من اختصاص دوائر السلطة فقط. ولقد كانت الطبيعة الديمقراطية للحركة النقابية - التي تمثل القوة الفعلية الوحيدة والمشكلة لمعارضة فاعلة في الكثير من البلدان النامية- الدافع الذي يؤدي ببعض الحكومات إلى تقادي دعوتها إلى مثل هذه اللقاءات حتى لا يستغل الأمر لصالح النقابات (تقوية مواقفها، الجانب الدعائي المستغل لصالح النقابات).

- استنتاجات ختامية:

أشار (2011) rapport sur l'investissement dans le monde أنه إذا كانت ظاهرة العولمة من القضايا المألوفة والتي أصبحت من الأمور الأكثر تداولاً لكونها أضحت تمس كل البلدان والأفراد إلا أن الظاهرة هذه في حقيقتها تخفي أموراً مناقضة لخطابها الرسمي كون أن أكبر المشاكل المترتبة عن "النمو الاقتصادي اللامتاهي" مرتبطة أكثر بإجراءات الإقصاء أكثر منه ما تتعلق بعمليات الاندماج. بصيغة أخرى، نجد هنالك دول مندمجة بطريقة مثيرة للذهل في مسارات العولمة والبعض الآخر مهمشة من العملية. وعليه، فإن واقع العولمة أصبح يتناول مجموعة من الأسئلة الهامة منها ما يدور حول قضايا المساواة بين الدول وخاصة طرق توزيع أو إعادة توزيع الثروات والمداخيل. فالإحصائيات تبرز الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في "توطين الاستثمارات" في بعض أقطار الخارطة "الجيو-اقتصادية" العالمية دون الآخرة، حينما بلغ إجمالي سيولة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم 1500 مليار دولار عام 2011؛ فلم تحضى حينها أفريقيا إلا بـ 42.7 مليار دولار أي أقل من 2.6% (أورد

في: <http://www.slateafrique.com/91201/1-afrique-cette-terre-d->

Rapport sur l'investissement-contraste)، مقابل 300 مليار دولار حسب (2011) l'investissement dans le monde في آسيا الشرقية والجنوبية. أما ما

يتعلق بمنطقة أمريكا الجنوبية والكريبيب فقد عرفت هذه الأخيرة تطورا محدودا من حيث الاستثمار المباشر الخارجي في نفس المرحلة حيث لم يبلغ إلا 12.6 مليار دولار (أورد في:

<http://america-latina.blog.lemonde.fr/2011/05/09/investisment-etranger-record-en-amerique> وهو ما يوحي بلا تكافؤ نسق تحولات الاقتصاد العالمي من جهة ودوام البلدان الغربية المستقطبة الأساسية لهذه الاستثمارات. على صعيد آخر، يجب الإدلاء، بأن مائة شركة فقط تتحكم لوحدها على ثلث هذه الاستثمارات. كما وتتضح قوة هذه الشركات الاقتصادية من خلال تتبع أرقام أعمالها الذي تتجاوز ال 5000 مليار دولار متجاوزتا بهذا الشكل إجمالي قيمة الصادرات العالمية، علما أن نسبتها الإجمالية للتشغيل لا تفوق في أحسن الأحوال 3 % من إجمالي العمالة العالمية (أورد في: www.hezbelamal.org/alyassar/...2/article10.htm.

أوضح حامد (2011) أنه من خلال هذه المؤشرات الاقتصادية الراهنة، يمكن الاستنتاج بكل موضوعية أن آسيا الشرقية والجنوبية الشرقية أصبحت "المنافس" لكل من أوروبا وأمريكا الشمالية باعتبارهما محوري السوق العالمية، على نقيض ذلك نجد أن أمريكا الجنوبية لا تستقطب إلا نسبا ضعيفة من هامش الاستثمارات المباشرة الخارجية. في حين بقيت دول إفريقيا على حافة هذا التطور، ما عمق الفوارق بينها وبين الأقطار الكبرى، وهو ما يثير مخاوف كبيرة من أن تلجأ هذه الدول إلى التصعيد من أساليب الضغط على يدها العاملة والتضييق على مستوى بيئة وظروف العمل طمعا في جلب المزيد من الاستثمارات المباشرة الخارجية.

ذكر احمد أنه ومن باب المساءلة الأكاديمية، أقف أمام طرح هام مفاده: لما لا تؤسس وتجسد إلى جانب النظم والمعايير الدولية الأمانة في مجال الاقتصاد والتجارة الدوليين؛ "جيل جديد" من القواعد الاجتماعية الدولية الملزمة؟ ومن

منظور التحليل العلمي لواقع العولمة. ونعتبر هذه المسألة بالغة الأهمية، قصد السيطرة على ظاهرة عولمة الرأسمالية التي تتسم بدينامكية بالغة، ولذلك لا بد من تفعيل إجراءات صارمة لضمان "قيمه للعمل" كعامل من عوامل الإنتاج وكمصدر الثروة الحقيقي. وأضاف (2003) Stieglitz اتخاذ إجراءات جادة إزاء الدول التي تضحى بالتزاماتها الاجتماعية من أجل تحقيق قدرة "التنافسية" لفائدة العرض الاستثماري الأجنبي، علما أن أغلبية دول العالم أبرمت أكثر من 180 اتفاقية دولية حول مسائل العمل والتشغيل، منها ما يتعلق بالقضاء على التشغيل دون الإطار التعاقدية وتجريم العمل الإجباري وتشغيل الأحداث، ومنها ما يتعلق بتجريم عدم المساواة بين الأجناس أو التمييز في التوظيف ومنها ما يتعلق بضمان حرية التنظيم والعمل النقابي والحق في مفاوضات مشتركة. غير أن التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات ليس بالأمر السهل والمضمون فعليا. لذلك كان لزاما على المنظمة الدولية للعمل أن تبتكر مكانزمات رقابية ممتازة (بمعنى آليات قانونية دولية ملزمة ومرتبطة لجزاء ولمتابعات قضائية دولية) خاصة وأن "تقانية الجيل الثالث" بدت وكأنها مستعدة لقبول وتدعيم أي مسار عولمي يفتح لها من خلالها باب المشاركة الفعلية فيها ويعود بفوائد على جميع أفراد البشرية. وهذا في إطار تأصيل وإعادة صياغة المفاهيم الموروثة من المجتمع الصناعي من أجل "نظام عام اجتماعي دولي" تطرز أبعاده في "عولمة- بديلة".

- قائمة المراجع:

- 1- احمد هنى (نس). دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل في العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 2- الجيلالي، عجة. (2005). الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية. الجزائر: دار الخلدونية.

- 3- أولريش، بيك (2010). السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة. (ترجمة: جورج كتورة). بيروت. لبنان: المكتبة الشرفية.
- 4- بولاني، كارل (2009). التحول الكبير- الأصول السياسية والاقتصادية لزمنا المعاصر (الترجمة: محمد فاضل) بيروت: المنظمة العربية للترجمة، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 5- حامد، خالد (2011). نزاعات العمل؛ في ظل التحولات السوسيو اقتصادية في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 6- ريفكن، جيرمي (2000). نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية ويزوغ حقبة ما بعد السوق. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 7- عبد الصبور، شاهين (2002). "العولمة جريمة تدويب الأصالة". مجلة المعرفة، الكويت، 74.
- 8- عبد اللطيف، جابر. العولمة بوابة للرفاه أم الفقر؟. الشرق الأوسط، العدد 7460.
- 9- عماري، طاهر الدين. (2007). الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق في التنمية. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق- جامعة مولود معمري تيزي وزو- 1، 199-214.
- 10- عيبوط، محند وعلي. مبداء المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات الأجنبية. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق- جامعة مولود معمري تيزي وزو، 1، 100-228.
- 11- معاشو، نبالي فطة (2007). المفهوم الاقتصادي والقانوني لفكرة إزالة التنظيم. المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق- جامعة مولود معمري تيزي وزو. 1، 163 - 198.
- 12- معاشو، نبالي فطة (2008). "مبداء حرية العمل من خلال مبادئ منظمة العمل والقانون الداخلي". المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق- جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2، 37-62.
- 13- واضح، رشيد (2005). علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. الجزائر: دار هومة.

14- Amine, G. (2002). *Mondialisation des Résistances. L'État des luttes.*
 15- Amoura, A. (2002). *Droit du travail & Droit Social, Guide Pratique.* EL MAARIFA. Alger.

16- Ansart, P. (1970). *Naissance de l'anarchisme : esquisse d'une explication sociologique du proudhonisme*. Paris : Presses unive- Andolfatto, D & Labbé, D. (2011). *Sociologie des syndicats, La Découverte, « troisième édition entièrement refondu et mise à jour »*. Paris.

17- Arnspenger, C & Van Parijs, P. (2003). *Ethique économique et sociale, La Découverte*. Paris.

18- Cotta, A. (1985). *Les 5 erreurs*, Olivier Orban. Paris.

19- Delors, J. (1971). *Les Indicateurs Sociaux ,S.E.D.E.I.S. - Futuribles - .Paris. rsitaires de France*.

20- Jacques Delors, *Changer, Stock*. Paris.1975.pp.15-131.

21- Majnoni d'intignano, B. (1993). *La protection sociale*. Paris : *Le Livre de Poche*.

22- Noam, C. (2002) *Le bouclier américain (Traduit de l'américain par Morita Helene)*. Paris : *Serpent A Plumes*. (Essais).

23- Noam, C. (2004). *Dominer Le Monde ou Sauver La Planète ? L'Amérique en quête d'hégémonie mondiale*. Traduit de l'Américain par Paul Chemla. Fayard, Paris.

24- Noam, C. (2004). *Le Profit avant l'homme (traduit par Jacques Maas),10/18 - Fait et Cause*. Paris.

25- Pellet, R. (2005). *Leçons de Droit Social*, Dalloz. Paris.

26- Priouret, R. (1968). *La France et le management*. Paris : *Livre de Poche*.

27- *Rapport sur l'investissement dans le monde (2011). Conférence des nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED)*. Genève.

28- Rawls, J. (1997). *Théorie de la justice*, traduit de l'américain par Catherine Audard. Paris : *Edition le seuil*.

29- Rôlet, J. (2003). *Religion et politique, Le christianisme, l'islam, la démocratie*. Paris : (*Essai*) *Livre de Poche*.

30- Stieglitz, J. (2003). *La grande désillusion(Traduit de l'Américain par Paul chemla)*. Paris : *Livre de Poche*.

31- Touraine, A. (1982). *L'Après-socialisme*. Pari : *Hachette* ,*Collection Pluriel*.

32- Vaillant, E. (1996) . *L'immigration, Les Essentiels* Milan. Toulouse.

33- ZOUAIMIA, R. (2008). *L'excellente réflexion sur le sujet in "De l'Etat interventionniste à l'Etat régulateur : L'exemple Algérien*. *Revue critique de Droit et Sciences Politique, faculté de Droit et Sciences Politique Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou* .

34 www.hezbelamal.org/alyassar/...2/article10.htm.

- 35-http://europa.eu/legislation_summaries/external_trade/c00019_fr.htm
36-http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=UN_DEN&Lang=fr.
37 <http://www.al-akhbar.com/kottab>.
38 <http://america-latina.blog.lemonde.fr/2011/05/09/investissement-etranger-record-en-amerique>.
39-<http://www.slateafrique.com/91201/l-afrique-cette-terre-d-investissement-contrastee>.
40 <http://www.statistiques-mondiales.com/scolarisation.htm>.